إسرائيل على مفترق داخلي.. الاستقطاب السياسي وانتشار السلاح ومستقبل الاستقرار

د/ محمد أحمد صالح

لم تعد الانقسامات الداخلية في إسرائيل مجرد خلافات حزبية أو تنافس على تشكيل الحكومات، بل باتت تتداخل فيها أزمات الهوية والدين والقضاء والمواطنة، والخلاف حول توزيع الأعباء العسكرية والاقتصادية، إلى جانب تراجع الثقة بالمؤسسات واتساع انتشار السلاح المدني. وتزداد خطورة هذه التطورات عندما تنتقل الخصومة السياسية من المؤسسات إلى الشارع، وتتصل بمؤسسات القوة المسلحة، سواء عبر الجيش وجنود الاحتياط أو من خلال فرق الحماية المحلية والجماعات المسلحة.

وتتمثل الإشكالية الاستراتيجية في أن الاستقطاب لا يقود بالضرورة إلى حرب أهلية، لكنه يصبح أكثر خطورة عندما يقترن بتراجع شرعية المؤسسات، ورفض نتائج العملية السياسية، وتطبيع خطاب التخوين، وظهور جماعات ترى أن لها مبررًا أيديولوجيًا أو أمنيًا لاستخدام القوة. ومن ثم، لا يقتصر السؤال على احتمال اندلاع مواجهة داخلية، بل يتعلق بالشروط التي قد تحول الخلاف السياسي إلى عنف منظم، ومدى قدرة الدولة على الحفاظ على احتكارها القانوني لاستخدام القوة.

مؤشرات الاستقطاب وأبعاد الأزمة

تعكس مؤشرات نشرتها دراسات متخصصة تصاعد المخاوف بشأن التماسك الاجتماعي الإسرائيلي، فقد أشار مؤشر الاستقطاب الوطني الصادر عن جامعة تل أبيب ومعهد "أجام" في ٢٠٢٦م إلى بلوغ الاستقطاب مستوى ٨,٣ من ١٠، وأن نحو ٦٠٪ من المستطلعين يرون أن التهديد الداخلي أخطر من التهديد الخارجي، بينما لا يستبعد نحو ٣٠٪ استخدام العنف دفاعًا عن الديمقراطية. كما أظهر تقرير "معهد سياسة الشعب اليهودي" أن ٥٥٪ يعتبرون الانقسام الداخلي الخطر الأكبر على الدولة، ونحو ٦٠٪ يرون وجود خطر حقيقي لسفك الدماء داخليًا. ومع ذلك، تظل هذه الأرقام معبرة عن تصورات الجمهور ومخاوفه، وليست قياسًا مباشرًا لاحتمال اندلاع حرب أهلية.

وتتجلى الأزمة في خمسة مستويات مترابطة:

-الانقسام حول طبيعة النظام السياسي: يتمحور حول حدود سلطات الحكومة والكنيست والقضاء، والتعارض بين حكم الأغلبية البرلمانية ومبدأ الضوابط المؤسسية واستقلال القضاء.

-الانقسام الديني والعلماني: يتجاوز المظاهر الاجتماعية إلى قضايا التعليم والتجنيد والموارد العامة ومكانة الشريعة، مع تزايد الوزن الديموجرافي والسياسي للحريديم والصهيونية الدينية.

-الانقسام القومي والهوياتي: يرتبط بموقع المواطنين الفلسطينيين وحقوقهم ومشاركتهم السياسية، وحدود قبول الأحزاب الفلسطينية شريكًا في إدارة الدولة.

-الانقسام حول الحرب والأمن: يتصل بأهداف العمليات العسكرية، وإدارة ملف الأسرى والمحتجزين، ومسؤولية القيادة عن إخفاق ٧ أكتوبر، ومستقبل الحرب والتسوية السياسية.

-الانقسام حول توزيع الأعباء: يتجسد بصورة خاصة في إعفاء الحريديم من الخدمة العسكرية، مقابل تكرار استدعاء جنود الاحتياط وتحملهم التكاليف المهنية والاقتصادية والأسرية.

وتكمن خطورة هذه الانقسامات في تفاعلها؛ إذ يمكن احتواء كل خلاف منفردًا، لكن اجتماعها يحولها إلى أزمة متعددة الأبعاد تتجاوز قدرة التسويات السياسية المحدودة على المعالجة.

من الاستقطاب السياسي إلى احتمالات العنف الداخلي

لا ينتقل المجتمع من الاستقطاب إلى الاقتتال الأهلي بصورة آلية، وإنما يمر بمراحل وسيطة تبدأ بنزع الشرعية عن الخصم السياسي، ثم التشكيك في قواعد العملية الديمقراطية، وانتقال الصراع من المؤسسات إلى الشارع، وتطبيع التهديد والعنف، وصولًا إلى احتمال ظهور جماعات مسلحة ذات ولاءات متباينة.

وتزداد المخاطر عندما يتحول المنافس السياسي من طرف يحق له المشاركة في الحكم إلى عدو يُتهم بالخيانة أو تهديد وجود الدولة. كما يصبح التشكيك في نزاهة الانتخابات واستقلال القضاء وحياد أجهزة إنفاذ القانون عاملًا مهددًا للنظام، إذا امتد من انتقاد القرارات إلى رفض شرعية المؤسسات ذاتها.

ولا يمثل الاحتجاج الشعبي في حد ذاته مؤشرًا على العنف، بل تكمن الخطورة في تحوله إلى اعتداءات منظمة أو تهديد للمسؤولين والمؤسسات، أو استخدام السلاح في مواجهات ذات دوافع سياسية أو قومية. ولذلك فإن المؤشر الحاسم ليس حجم المظاهرات أو حدة الخطاب وحدهما، وإنما مدى انتقال العنف من أحداث متفرقة إلى نمط متكرر ومنظم، وقدرة الدولة على التحقيق والمحاسبة ومنع الإفلات من العقاب.

جنود الاحتياط والضغوط الاقتصادية والاجتماعية

يمثل جنود الاحتياط أحد أكثر المتغيرات حساسية في معادلة الاستقرار الإسرائيلي، نظرًا إلى تداخل أدوارهم العسكرية والاجتماعية والاقتصادية. فتكرار الاستدعاءات لا يقتصر أثره على الإرهاق الميداني، بل يمتد إلى تعطيل العمل والتعليم، وتراجع الدخل، واضطراب العلاقات الأسرية، وتزايد الشعور بعدم اليقين.

وتشير دراسات منشورة في ٢٠٢٦م إلى أن ٣٢,٥٪ من عينة لجنود الاحتياط أفادوا بتدهور أوضاعهم المالية، وأن ٧٠,٢٪ أجّلوا أو تخلوا عن فرصة تعليمية أو مهنية بسبب الخدمة. وتكشف هذه المؤشرات عن فجوة محتملة بين حجم التضحيات التي يتحملها الجنود ومستوى الحماية الاجتماعية والمهنية التي توفرها الدولة. وتتفاقم هذه الأزمة مع استمرار الخلاف حول إعفاء الحريديم من التجنيد؛ إذ ترى قطاعات واسعة أن استمرار الإعفاءات يخل بمبدأ المساواة في تحمل الأعباء، بينما تعتبر قطاعات حريدية أن التجنيد يهدد نمط حياتها ومؤسساتها الدينية. وهكذا تتحول القضية من خلاف ديني أو إداري إلى أزمة تتعلق بالعدالة الاجتماعية والأمن القومي.

ومع ذلك، ينبغي التمييز بين الغضب الاجتماعي والاحتجاج السياسي والعنف المنظم. فلا توجد أدلة على تحول جنود الاحتياط جماعيًا إلى قوة متمردة أو ميليشيات، كما لا يجوز الربط الحتمي بين الصدمات النفسية الناجمة عن الحرب والميل إلى العنف. لكن استمرار الضغوط، مع وجود خطاب تحريضي وتوافر السلاح، يستدعي مراقبة تطورات هذه الفئة.

المقارنة التاريخية مع ألمانيا وجمهورية فايمار

تقدم تجربة الفيالق الحرة الألمانية (Freikorps) بعد الحرب العالمية الأولى نموذجًا تاريخيًا لفهم كيفية تحول بعض المحاربين السابقين إلى فاعلين في العنف السياسي. فقد شهدت ألمانيا بعد هزيمتها قيام جمهورية فايمار (١٩١٩م-١٩٣٣م)، وسط اضطرابات سياسية واقتصادية وصراع بين اليمين واليسار، وظهور جماعات مسلحة من الجنود والضباط السابقين. وشاركت الفيالق الحرة في قمع انتفاضات يسارية، وارتبطت بعض تشكيلاتها بمحاولة انقلاب كاب عام ١٩٢٠م لإسقاط الجمهورية. كما أسهمت سردية "الطعنة في الظهر" في تقويض شرعية النظام الديمقراطي، عبر تصوير السياسيين المدنيين باعتبارهم مسؤولين عن الهزيمة والخيانة الداخلية.

وتكمن أهمية المقارنة مع إسرائيل في وجود بعض العناصر المتشابهة، مثل طول أمد الحرب، وتراكم الأعباء على الاحتياط، والاتهامات المتبادلة بالخيانة، وانتشار السلاح، وتراجع الثقة بالمؤسسات. غير أن الاختلافات جوهرية؛ فإسرائيل لا تواجه هزيمة مماثلة لهزيمة ألمانيا عام ١٩١٨م، ولا انهيارًا شاملًا لنظامها السياسي، كما لا يزال جيشها مؤسسة مركزية ذات قيادة موحدة.

ومن ثم، لا تعني المقارنة أن إسرائيل تتجه حتمًا إلى تكرار التجربة الألمانية، بل توضح مخاطر اجتماع أزمة الشرعية مع انتشار السلاح وفشل الدولة في إعادة دمج المحاربين السابقين وضبط الجماعات المسلحة.

انتشار السلاح وعنف المستوطنين

شهدت إسرائيل توسعًا ملحوظًا في حيازة السلاح المدني بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، إذ ارتفع عدد حاملي الرخص من نحو ١٥٥ ألفًا عام ٢٠٢٢م إلى قرابة ٣٥٠ ألفًا في يونيو ٢٠٢٦م. وقد ارتبط هذا التوسع بتوسيع تراخيص السلاح وتعزيز فرق الاستجابة والحماية المحلية. ومن الناحية الأمنية، قد تسهم هذه الفرق في

الاستجابة السريعة للهجمات، خصوصًا في المناطق البعيدة عن انتشار القوات النظامية. لكن الخطر يظهر عندما تغيب قواعد واضحة للقيادة والتدريب والمساءلة، أو تتحول التشكيلات المحلية إلى مراكز نفوذ ذات ولاءات سياسية أو أيديولوجية. وتزداد حساسية المسألة مع تصاعد عنف المستوطنين في الضفة الغربية. وتشير البيانات الواردة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومشروع ACLED إلى ارتفاع الاعتداءات وحوادث إطلاق النار خلال ٢٠٢٦م. ولا تتعلق أهمية هذه الوقائع بأعدادها وحدها، بل بتكرارها واتساع نطاقها، واحتمال تداخل بعض التشكيلات المسلحة المحلية مع أطر أمنية رسمية.

وتطرح هذه التطورات سؤالًا جوهريًا حول قدرة الدولة على فرض القانون بصورة متساوية، والفصل بين العنف الفردي والسلطة الرسمية، فالتساهل مع الاعتداءات أو ضعف المحاسبة قد يضعف ثقة المجتمع في حياد المؤسسات، ويشجع على منطق الحماية الذاتية والرد بالمثل. ومن ثم، فإن ضبط عنف المستوطنين لا يرتبط فقط بأمن الفلسطينيين وحقوقهم، بل أيضًا بقدرة إسرائيل على الحفاظ على احتكار الدولة القانوني لاستخدام القوة.

انتخابات ٢٠٢٦م ومأزق تشكيل الحكومة

أعادت انتخابات الكنيست في ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٦م إنتاج الانقسام السياسي، بعدما حصل معسكر بنيامين نتنياهو على ٥٣ مقعدًا، ومعسكر المعارضة بقيادة جادي آيزنكوت على ٤٨ مقعدًا، والقوائم الفلسطينية على ١٩ مقعدًا، في حين تتطلب الأغلبية ٦١ مقعدًا. وقد كلف الرئيس إسحاق هرتسوج آيزنكوت بتشكيل الحكومة في ٨ نوفمبر ٢٠٢٦م، لتبدأ مرحلة مفاوضات ائتلافية معقدة. وتبرز أهمية النتائج في أن أي معسكر لا يستطيع تشكيل حكومة اعتمادًا على مقاعده وحدها، بينما باتت القوائم الفلسطينية تمتلك وزنًا مؤثرًا في الحسابات البرلمانية، دون أن يعني ذلك بالضرورة مشاركتها المباشرة في الحكومة.

وتتمثل الاحتمالات السياسية في تشكيل حكومة بقيادة آيزنكوت بدعم فلسطيني مباشر أو غير مباشر، أو التوصل إلى حكومة وحدة موسعة، أو عودة نتنياهو عبر استقطاب أطراف من خارج معسكره، أو تعثر المفاوضات والعودة إلى انتخابات جديدة. ولا تكمن خطورة المأزق في تعقيد الحسابات البرلمانية فقط، بل في احتمال تحول المفاوضات إلى مواجهة حول شرعية الشراكة السياسية ذاتها، خصوصًا في ظل الخلاف على مشاركة الأحزاب الفلسطينية، والتجنيد الحريدي، ومستقبل القضاء، وسياسات الحرب. ومع ذلك، فإن استمرار عمل المؤسسات الانتخابية والرئاسية يمثل دليلًا على أن النظام لا يزال يحتفظ بآلياته القانونية والمؤسسية، رغم الضغوط التي يتعرض لها.

السيناريوهات الاستشرافية

يمكن تحديد خمسة سيناريوهات رئيسية لمستقبل الاستقطاب والعنف الداخلي:

١-معالجة ملفات التجنيد والاحتياط وانتشار السلاح، وتعزيز استقلال القضاء والشرطة: يظل هذا المسار الأكثر قدرة على الحد من مخاطر العنف، دون أن يعني اختفاء الانقسامات.

٢-استمرار الجمود السياسي: فشل المفاوضات أو تشكيل حكومة هشة، مع استمرار الصراع حول القضاء والتجنيد والحرب. ولا يقود هذا السيناريو بالضرورة إلى اقتتال داخلي، لكنه يضعف قدرة الدولة على اتخاذ قرارات استراتيجية، ويعمق الشعور بالعجز السياسي.

٣-تصاعد العنف السياسي: تحول بعض الاحتجاجات إلى اشتباكات واعتداءات محلية، مع تصاعد التهديدات ضد المسؤولين والخصوم السياسيين، واستخدام السلاح في نزاعات ذات دوافع أيديولوجية أو قومية. ويؤدي ذلك إلى زيادة كلفة إدارة الأمن الداخلي وتعميق الانقسام.

٤-تآكل احتكار الدولة للعنف: ظهور جماعات محلية مسلحة أو شبه مسلحة تتصرف باستقلال عن المؤسسات الرسمية، أو ترفض قرارات أجهزة إنفاذ القانون، ما يهدد وحدة المرجعية الأمنية والقانونية. ويعد هذا السيناريو أكثر خطورة من الاضطرابات المتفرقة؛ لأنه يمس جوهر سلطة الدولة.

٥-صراع داخلي واسع أو حرب أهلية محدودة: السيناريو الأشد خطورة والأقل جوازًا في افتراض تحققه حاليًا؛ إذ يتطلب اجتماع انهيار الثقة في العملية السياسية، وظهور تنظيمات مسلحة ذات قيادة مستقلة،

وانقسام مؤثر داخل المؤسسات الأمنية، وتراجع قدرة الدولة على السيطرة على مناطق أو جماعات مسلحة. ولا تكفي المؤشرات الحالية وحدها للقول إن إسرائيل بلغت هذه المرحلة.

مؤشرات إنذار والتداعيات الإقليمية

تتطلب متابعة المخاطر بناء منظومة إنذار مبكر تتجاوز استطلاعات الرأي، وتشمل سبعة محاور: قبول نتائج الانتخابات وقرارات المؤسسات؛ والتوتر داخل الجيش والاحتياط؛ وحجم انتشار السلاح وضوابط الترخيص؛ ومعدلات العنف السياسي والقومي؛ والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات المتضررة من الحرب؛ ومستوى الثقة في القضاء والشرطة والجيش؛ ومدى خضوع التشكيلات المحلية للقانون والمساءلة.

وتكتسب هذه المؤشرات أهمية إقليمية، خصوصًا بالنسبة إلى مصر، التي يرتبط أمنها باستقرار الحدود والأوضاع في غزة والضفة الغربية، فقد يؤدي تفاقم الأزمة الداخلية الإسرائيلية إلى تعقيد إدارة الملفات الأمنية والتفاوضية، وزيادة صعوبة التوصل إلى تفاهمات مستقرة بشأن غزة، فضلًا عن احتمال تصاعد عنف المستوطنين وتداعياته على الفلسطينيين.

كما قد تؤثر الأزمة في التنسيق الإسرائيلي الأمريكي، وفي صورة إسرائيل الدولية، خاصة إذا ترافقت مع تراجع المساءلة عن الاعتداءات أو ضعف قدرة المؤسسات على حماية الحقوق وإنفاذ القانون. لكن لا ينبغي افتراض أن الانشغال الداخلي سيؤدي تلقائيًا إلى تراجع التصعيد الخارجي؛ فقد تلجأ بعض القوى إلى توظيف التوتر الإقليمي في حساباتها السياسية الداخلية.

إجراءات وتوصيات للحد من مخاطر العنف

يتطلب احتواء الأزمة اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتكاملة، أبرزها:

-سياسيًا: قبول نتائج الانتخابات، واحترام حق الخصوم في المشاركة، ووقف خطاب التخوين والتحريض، وتطوير آليات للحوار بشأن القضايا المؤسسية الكبرى.

-عسكريًا: الحفاظ على وحدة الجيش وحياده المهني، وتقديم الدعم النفسي والاقتصادي والمهني لجنود الاحتياط وأسرهم.

-أمنيًا: تشديد الرقابة على تراخيص السلاح، وإخضاع فرق الحماية المحلية لقيادة واضحة ومساءلة قانونية، ومنع توظيفها سياسيًا.

-قضائيًا: حماية استقلال القضاء وأجهزة التحقيق، وضمان تطبيق القانون على جميع الجماعات دون تمييز، ومحاسبة مرتكبي الاعتداءات السياسية والقومية.

-اجتماعيًا وإعلاميًا: مواجهة خطاب الكراهية، وتعزيز الحوار بين المكونات الدينية والعلمانية، وتشجيع المبادرات التي تدعم التعددية والتعايش.

-إقليميًا: تعزيز المتابعة المصرية والعربية للتحولات داخل المجتمع الإسرائيلي، ورصد انعكاساتها على غزة والضفة الغربية والحدود والأمن الإقليمي.

خاتمة

تكشف المؤشرات المتاحة حتى نوفمبر ٢٠٢٦م عن أزمة داخلية إسرائيلية مركبة، تتداخل فيها الانقسامات الدينية والقومية والسياسية مع تراجع الثقة بالمؤسسات، والضغوط الاقتصادية على جنود الاحتياط، والخلاف حول التجنيد، وانتشار السلاح المدني، وتصاعد عنف المستوطنين. ويزيد تفاعل هذه العوامل من احتمالات انتقال بعض الخلافات من المجال السياسي إلى المجال الأمني.

ومع ذلك، ينبغي التمييز بين ثلاثة مستويات: الاستقطاب الحاد بوصفه واقعًا تدعمه مؤشرات الرأي العام؛ والعنف السياسي والاجتماعي بوصفه خطرًا يستدعي المتابعة؛ والحرب الأهلية المنظمة بوصفها مرحلة أكثر تعقيدًا تتطلب انقسام المؤسسات وظهور جماعات مسلحة مستقلة وتراجع قدرة الدولة على احتكار القوة.

وعليه، فإن إسرائيل ليست بالضرورة على أعتاب حرب أهلية، لكنها تواجه تزايدًا في عوامل الخطر التي قد تجعل العنف الداخلي أكثر احتمالًا إذا اجتمعت أزمة الشرعية السياسية مع انتشار السلاح وتآكل سلطة

المؤسسات. ويظل التحدي الاستراتيجي الأعمق هو قدرة الدولة على استعادة قواعد التنافس السياسي، وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الأعباء، وضبط التشكيلات المسلحة، وتطبيق القانون دون تمييز.

فإذا نجحت المؤسسات في ذلك، ستظل فرص الاحتواء قائمة؛ أما إذا استمر تآكل الثقة وتطبيع العنف وتعدد مراكز القوة، فقد تتحول الانقسامات من خلافات قابلة للإدارة إلى أزمة تمس تماسك الدولة وقدرتها على فرض القانون وحماية المجتمع من المواجهة الداخلية.